اصدرت مجموعة الازمات الدولية عن العراق تقريرين حول صعود معارضة ليبرالية جديدة في العراق فيما التقرير الثاني يسلط الضوء على الأزمات السياسية المتصاعدة.. ننشر ملخصاً للتقريرين لأهميتهما.

المعارضة العلمانية.. صعود وتراجع ائتلاف العراقية

تظاهرات بغداد دعمت صعود التيار المدني (ارشيف)

□ **بغداد/ المدى**

يدرس أحدث تقارير مجموعة الأزمات الدولية (انترناشنال كراسيز غروب) "المعارضة العلمانية في العراق: صعود وتراجع ائتلاف العراقية"، تراجع حظوظ هذا الائتلاف ويجادل بأنه ينبغي على الائتلاف الانخراط في مراجعة جادة وشاملة لبرنامجه السياسي وإجراء إصلاحات داخلية إذا أراد أن يستمر وأن يلعب دوراً بناء في الأزمة السياسية الحالية في العراق.

يقول يوست هلترمان، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجموعة "يمر ائتلاف العراقية بأزمة وجودية بسبب سلسلة من الأخطاء التي ارتكبها عندما شُكّلت الحكومة الحالية عام ٢٠١٠، إضافة إلى الخلل الذي تعاني منه العمليات الداخلية لصنع القرار فيه. ينبغي أن يعالج هذه القضايا على نحو ملحّ إذا أراد أن يقف بفعالية بوجه رئيس وزراء ذي نزعة سلطوية والمحافظة على الشرائح الواسعة المكونة له مع توجه البلاد نحو جولات جديدة من الانتخابات المحلية والبرلمانية".

حصل ائتلاف العراقية، الذي يقوده شيعي علماني، على أكثر من ٨٠ بالمئة من الأصوات في المناطق ذات الأغلبية السنية في انتخابات آذار ٢٠١٠، كما حقق اختراقات في مناطق ذات أغلبية شيعية بفوزه بواحد وتسعين مقعداً في البرلمان الذي يضم ٣٢٥ مقعداً، فإنه هزم ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الوزراء نوري المالكي، غير أنه خسر فرصة لعب دور مهيمن في الحكومة الائتلافية الجديدة وذلك بالمبالغة بتقدير قوته؛ فبإصرار زعيم العراقية إياد علاوي على أن يكون رئيساً للوزراء رغم افتقاره إلى الدعم الكافي، فإنه همّش نفسه في المحصلة؛ وباندفاع قادة العراقية الآخرين لاحتلال المناصب العليا، فإنهم أخفقوا باستعمال نفوذهم لتأسيس ضوابط دستورية فعالة على سلطة المالكي، ما ترك ائتلاف العراقية شريكاً ثانوياً ضعيفاً في حكومة يقودها رئيس وزراء عازم على تركيز السلطة في يديه.

وهكذا فإن ائتلاف العراقية كان في موقع ضعيف عندما قرر، إضافة إلى أحزاب أخرى، تحدّي المالكي في نيسان ٢٠١٢، في مسعى للإطاحة به من خلال التصويت بسحب الثقة عن حكومته في البرلمان. أبرزت هذه المحاولة الفاشلة تراجع سطوة العراقية كقوة قادرة على الحد من سلطة رئيس الوزراء. كما أوضحت أن ما تبقى من الطبقة الوسطى العلمانية في البلاد يفتقر إلى حامل لواء يتمتع بالنفوذ لحماية مصالحها وتقديم أرضية وسطية في وجه التوترات الطائفية الجارية التي تخاطر الحرب الأهلية في سورية بتصعيدها. كما أنها تبرز تهميش العرب والتركمان السنة من قبل الحكومة التي يقودها الشيعة، ما يزيد من احتمال تصاعد العنف.

يقول روبرت مالي، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات، "إن وجود رئيس وزراء يتمتع بقدر من القوة يدفعه إلى التجرؤ، وتصاعد التوترات الطائفية ومعارضة لديها شكوك عميقة بالحكومة يمثل وصفة جاهزة لنشوء صراع عنيف، خصوصاً في ضوء التطورات المرعبة في سورية المجاورة. يعبّر العراقيون على طرفي الطيف السياسي عن مخاوف من أن تصاعد الحرب الأهلية ذات الصبغة الطائفية على الطرف الآخر من الحدود من شأنه أن يفاقم التوترات في العراق ويغرق البلاد في جولة جديدة من الصراع الطائفي".

الأزمة السياسية المتصاعدة .. كيف الحل؟

□ **بغداد/ المدى**

يركّز التقرير الآخر لمجموعة الأزمات الدولية وهو بعنوان "هل رأينا كل هذا من قبل؟ الأزمة السياسية المتصاعدة في العراق" على دراسة المأزق القائم بعد سنتين من بداية الفترة الثانية لرئيس الوزراء نوري المالكي في السلطة. يُتهم المالكي بانتهاك الدستور، ومراكمة السلطة بين يديه ووضع قوات الأمن تحت سيطرته الشخصية. لقد أدى الفصل الأخير من الأزمة السياسية في العراق إلى تصاعد خطير في التوترات وأوجد فراغاً سياسياً يمكن من خلاله لهجمات مميتة، كالسلسلة الأخيرة من هذه الهجمات، التي قتلت أكثر من مئة وجرحت المئات، أن تؤدي إلى تجدد الحرب الأهلية. على القادة السياسيين العودة وبشكل عاجل إلى جهودهم الأصلية للتوصل إلى صياغة ترتيبات عملية وشفافة لتقاسم السلطة إذا أريدَ تصحيح مسار السفينة العراقية المترنحة.

لقد فقد المالكي ثقة شريحة واسعة من الطبقة السياسية. وفي نفس الوقت، فإن المعارضة منقسمة حول قضايا جوهرية وحول ما إذا كان ينبغي أن تدفع المالكي إلى تنفيذ اتفاق إربيل لتقاسم السلطة الذي تم التوصل إليه عام ٢٠١٠ أو تنحيته بشكل كامل. إن الرهانات في أن يتمكن خصومه من حشد ما يكفي من الأصوات لتنحيته هي رهانات منخفضة. وحتى لو نجحوا، فمن غير المرجح أن يجدوا أرضية مشتركة لتشكيل حكومة جديدة، وهو ما سيترك المالكي رئيساً لحكومة تصريف أعمال إلى أن تحل الانتخابات الجديدة عام ٢٠١٤. في هذه الأثناء، فإن الحكومة ستجد صعوبة متزايدة في الحكم وسيدفع جميع العراقيين الثمن.

يقول يوست هلترمان، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات، "ما من شك في أن المالكي أضاف إلى سلطاته سلطات جديدة خلال فترة السنوات الست التي قضاها رئيساً للوزراء، لكن ما من شك أيضاً في أن جزءاً كبيراً من نجاحه ناجم عن عدم قدرة خصومه على إفشاله من خلال الوسائل الدستورية. ينبغي أن ينفذ المالكي اتفاق تقاسم السلطة لعام ٢٠١٠ والتعهد بالتنحي عند نهاية فترته كرئيس للوزراء حفاظاً على المصلحة الوطنية؛ كما ينبغي أن يتخلى خصومه عن محاولات تنحيته واستعمال قوتهم البرلمانية بدلاً من ذلك في بناء مؤسسات دولة قوية والمساعدة في ضمان أن تكون الانتخابات القادمة حرة ونزيهة".

إن مأزق العراق أكثر عمقاً من مجرد عدم تنفيذ تفاهم اربيل أو حتى من مسألة شخصية المالكي. إنه عرَض لعدم القدرة على تجاوز إرث صدام حسين وممارساته القمعية والذي يتمثل في ثقافة من الشكوك العميقة مصحوبة بممارسات سياسية تقضي بحصول الفائز على كل شيء وخسارة الخاسر لكل شيء. ولأن المساومات السياسية التي أعقبت سقوط النظام لم تتمخض عن توزيع عادل، ومتفق عليه للسلطة، والأرض والموارد، فإنها لم تسهم في معالجة وتصحيح هذا الوضع.

هذه المرة، يجب على القادة السياسيين القيام بأكثر من مجرد عملية ترقيع للأوضاع والاستمرار في معاركهم دون معالجة الأسباب الجوهرية. إن حلاً سريعاً اليوم من شأنه أن يؤدي إلى انهيار شامل غداً؛ والانتخابات قادمة، والرهانات أكبر من أي وقت مضى. دون الاتفاق على قواعد اللعبة، فإن المالكي قد يتشبث بالسلطة، مستعملاً مختلف الوسائل لجعل نتائج الانتخابات تصب في مصلحته.

يقول روبرت مالي، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات، "لا يمكن لهذه الأزمة أن تستمر، غير أن المالكي وخصومه والبلدان المجاورة للعراق يتشاطرون نظرياً المصلحة في تقليص حدة التوتر. ينبغي للتغيير السلمي أن يحدث من خلال التوافق السياسي المستند إلى الدستور – والشروع أخيراً في معالجة القضايا التي تم تجاهلها لفترة أطول مما ينبغي".

الولايات المتحدة خفّضت دبلوماسييها وموظفيها

تقرير أميركي: ٢٠٦ ملايين دولار أنفقت على الشرطة العراقية دون فائدة

□ **بغداد/ المدى**

قلصت الولايات المتحدة برنامج تدريب الشرطة العراقية فيما تعمل على تخفيض عدد دبلوماسييها وموظفيها العاملين في العراق بسبب النفقات المرتفعة، وفقا لهيئة حكومية أميركية. واعلن مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في تقرير تلقت "المدى" نسخة منه، أن وزارة الخارجية الأميركية "تقلص بشكل كبير برنامج تطوير الشرطة في مواجهة الدعم المتراجع الذي يحظى به هذا البرنامج" من قبل وزارة الداخلية العراقية.

وأضاف ان الولايات المتحدة سبق وان أنفقت بالفعل ٢٠٦ ملايين دولار على بناء منشآت خاصة ببرنامج تطوير الشرطة في بغداد والبصرة جنوب البلاد والذي كان من المفترض ان يستمر خمس سنوات وان يكلف مليارات الدولارات.

وتابع ان بعض هذه المنشآت لن يستخدم بسبب الكلفة العالية لتشغيلها.

وذكر التقرير أيضا انه في أيار ٢٠١٢ ابلغ عدنان الأسدي المسؤول الأرفع في وزارة الداخلية العراقية مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق أن مشروع تدريب الشرطة "عديم الفائدة".

وفي موازاة تقليص البرنامج، خصوصا عبر تقليل أعداد المستشارين الأمنيين، تعمل وزارة الخارجية الأميركية على تخفيض أعداد العاملين ضمن بعثتها الدبلوماسية في العراق، وهي الأكبر في العالم.

وأوضح التقرير الذي أرسلت نسخة منه إلى الكونغرس أن ١٢٣٥ موظفا حكوميا أميركيا مدنيا ونحو ١٢٤٧٧ متعاقدا كانوا يعملون في العراق بين نهاية حزيران الماضي وبداية تموز الحالي.

وتابع ان عدد الموظفين المدنيين الحكوميين انخفض بنسبة ١٠ بالمئة مقارنة مع العدد ذاته في الأشهر الثلاثة السابقة، فيما انخفض عدد المتعاقدين بنحو ٢٦ بالمئة بعدما وصل في الأول من نيسان إلى ١٦٩٧٣.

وبدأ مكتب التعاون الأمني (OSC-I) بين الولايات المتحدة والعراق مهماته مطلع العام الحالي، عقب انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من البلاد، وله عشرة مكاتب، أربعة منها في العاصمة بغداد في معسكري التاجي وبسماية والمطار، كما أن المئات من موظفي وزارة الدفاع يعملون فيه لكنهم مرتبطون بوزارة الخارجية من خلال السفارة.

وكانت واشنطن أعلنت، في (٨ شباط ٢٠١٢)، عن خطة لخفض عدد العاملين في سفارتها ببغداد، مؤكدة وجود ١٦ ألفاً حالياً بين دبلوماسيين ومتقاعدين.

وكانت السفارة الأميركية في بغداد أعلنت، في (٢٩ حزيران الماضي)، عن تخرج ٤٠٠٠ عراقي ضمن برنامج التبادل الذي تقوم به منذ عام ٢٠٠٣، فيما أكدت أن ثلاثة رجال دين عراقيين شاركوا في مشروع للحوار بين الأديان في الولايات المتحدة.

وتقوم وزارة الخارجية الأميركية برعاية ودعم العديد من البرامج التعليمية والمنح الدراسية وغيرها من الفرص التي تقدم إلى العلماء العراقيين والطلبة والمهنيين على مدار العام .

وتغطي هذه البرامج والمنح الدراسية مجموعة كبيرة من الاهتمامات بما فيها الاتصالات والصحافة والقانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا، وتدريس اللغة الانكليزية وغيرها من التخصصات المختلفة، وتندرج هذه البرامج ضمن إطار اتفاقية الإطار الإستراتيجية التي وقعت بين الولايات المتحدة والعراق.

وتعتبر السفارة الأميركية في بغداد أضخم سفارة للولايات المتحدة في العالم، بسبب ضخامة المساحة المقامة عليها وحرمها الأمني المحيط بها ومبانيها، فقد أقيمت في أحد القصور الرئاسية لرئيس النظام العراقي السابق، فضلاً عن ضخامة عدد الدبلوماسيين المخصصين للعمل فيها، الأمر الذي يعطي انطباعاً عن دور كبير للسفارة في تسيير دفة الأمور في العراق بعد تسليم السلطة.

يذكر أن العراق والولايات المتحدة وقعا خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلاً عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

تخرج دورة من ضباط الشرطة (ارشيف)

بعد تظاهرات الأهالي... المدينة تحت قبة البرلمان

النزاهة النيابية تضيّف الخميس وزراء ومسؤولين لمناقشة سوء أحوال البصرة

□ **بغداد/ المدى**

أعلن عضو لجنة النزاهة النيابية حسين الأسدي، أمس الثلاثاء، عن تحديد، الخميس المقبل، موعدا لاستضافة وزراء الموارد المائية والبلديات والكهرباء ومحافظ البصرة لمناقشة تردي الخدمات في محافظة البصرة، فيما أشار إلى ارتفاع نسبة الملوحة والتلوث في مياه المحافظة.

وقال الأسدي في مؤتمر صحافي عقده، أمس، في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "الكهرباء انقطعت عن محافظة البصرة لمدة أربعة أيام ما أدى إلى تردي وضع الخدمات وارتفاع نسبة الملوحة"، لافتا إلى انه طالب "هيئة رئاسة البرلمان باستضافة وزراء الموارد المائية والبلديات والكهرباء ومحافظ البصرة من قبل لجنة النزاهة على خلفية ذلك".

وأضاف الأسدي أن "هيئة رئاسة البرلمان حددت يوم الخميس المقبل (٢ آب المقبل)، موعدا لاستضافتهم داخل لجنة النزاهة"، مشيرا إلى أن "اللسان الملحي وصل إلى داخل المحافظة".

وأوضح الأسدي أن "واقع الخدمات في المحافظة لم يشهد أي تحسن على الرغم من صرف المليارات"، لافتا إلى أن "نسبة التلوث في المياه التي تصل المواطنين بلغت ٤٠٪ إضافة إلى الفشل في انجاز المشاريع". وأعلن مجلس محافظة البصرة، في (٢٩ تموز الحالي)، عن تشكيل خلايا أزمة وطوارئ مزودة بكافة مستلزمات العمل وفتح مخازنها بالكامل لمواجهة وإصلاح أي عطل في المنظومة الكهربائية، مشيرا إلى اتخاذه خطوات كبيرة لمواجهة أي عطل، فيما أكد أن العطل أصلح بالكامل إلا أن درجات الحرارة المرتفعة تسببت بإسقاط الكثير من الخطوط التوزيعية.

وكان المئات من أهالي البصرة خرجوا، ليل الجمعة ٢٧ تموز الحالي، في تظاهرة ليلية جابوا خلالها بعض شوارع البصرة ثم احتشدوا قرب مقر الحكومة المحلية احتجاجاً على تردي الخدمات وانقطاع الكهرباء عن مناطقهم معظم الوقت على الرغم من الارتفاع الحاد بدرجات الحرارة.

ورفع بعض المتظاهرين لافتات طالبوا فيها بتحسين الخدمات، كما رددوا هتافات ضد الحكومة، وأخرى منها "الشعب يريد ساعة كهرباء"، وأيضاً "الله وأكبر يا علي كلها حرامية"، فيما فرضت قوات الشرطة إجراءات أمنية مشددة لحماية المتظاهرين، ولم تحاول تفريقهم أو منعهم من التظاهر.

كما شهدت بعض المناطق في مدينة البصرة (مركز المحافظة)، ومنها الجمهورية والعالية والأمن الداخلي وحي الحسين (الحيانية)، في الأيام القليلة الماضية، تظاهرات ليلية غاضبة احتجاجاً على تردي واقع الكهرباء، وقد قام بعض المشاركين فيها بإغلاق طرق فرعية وشوارع عبر إضرام النار بإطارات السيارات، فيما أطلقت القوات الأمنية النار في الهواء لتفريق المشاركين في بعض تلك التظاهرات.

ويعاني سكان محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، في فصل الصيف من ارتفاع مفرط بدرجات الحرارة، بحيث تصل هذه الأيام خلال النهار إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية، كما أن موجات الرطوبة العالية التي تحملها الرياح الجنوبية الشرقية، والتي تعرف محلياً بـ"الشرجي"، عادة ما تخلف الكثير من حالات الاختناق عند انقطاع الكهرباء عن المناطق السكنية، وتفيد دائرة الأنواء الجوية التي يقع مقرها في مطار البصرة الدولي بأن المحافظة سجلت في الآونة الأخيرة ارتفاعا بدرجات الحرارة تجاوز المعدل الاعتيادي بفارق (٣-٧) درجات مئوية.

يذكر أن البصرة توجد فيها خمس محطات كبيرة وقديمة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وفيما تبلغ حصة المحافظة من الكهرباء نحو ١١٥٠ ميغا واط، يرى مختصون أن المحافظة بحاجة الى ٢٤٠٠ ميغا واط حتى تجهز مناطقها بالكهرباء بمعدل ٢٤ ساعة، لكنهم يؤكدون في الوقت نفسه هذه الكمية من الطاقة حتى لو توفرت فان خطوط النقل وشبكات التوزيع غير قادرة على تمريرها، فهي بالكاد تستطيع نقل وتوزيع نحو ١٢٠٠ ميغا واط.